الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة السادسة
الجلسة ٤١
المعقودة يوم الجمعة
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

الرئيس : السيد ليهمان (الدانمرك)

المحتويات

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.6/50/SR.41
7 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/50/638 و Add.1)

١ - السيد تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الرغبة المشتركة لشعوب العالم هي إقامة نظام دولي عادل وديمقراطي جديد يتناسب مع الحالة الراهنة السائدة بعد انتهاء الحرب الباردة. ويستدعي هذا القيام بتطوير تدريجي للقانون الدولي وتدوينه بحيث يكفل السلم والأمن الدوليين. ولذلك أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ومن ثم، حظي مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٥، بأهمية كبيرة من حيث تشجيع قبول واحترام مبادئ القانون الدولي.

٢ - وأردف قائلا إن العلاقات الدولية التي تسعى إليها شعوب العالم تستند إلى احترام السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. وإن لم تحترم سيادة الدول بالشكل الواجب في القواعد الجديدة للقانون الدولي، ووضعت قواعد تمييزية، فإن ذلك سيعرقل التطور التدريجي للمجتمع الدولي. ولا ينبغي لأي بلد أن يستحوز على امتيازات فيما يتعلق بمراعاة القانون الدولي. ومن ثم فلا يمكن تبرير تعسف القوى العظمى بأي شكل من الأشكال، نظرا لأن هذا يتعارض مع القانون الدولي. وكون أن الدول والمنظمات الدولية لا تفي بالالتزامات التي تعهدت بها وفقا للقانون الدولي إنما يعني الاعتداء على سيادة ومصالح الدول الأخرى، مما يولد، بدوره، النزاعات.

٣ - واختتم قائلا إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهتم اهتماما كبيرا بتحسين مستوى تدريس القانون الدولي في الجامعات، وبتكثيف أنشطة البحوث في هذا المجال، وكذلك بتنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات التخصصية بهدف التعريف بالقانون الدولي.

٤ - السيد سيدي عابد (الجزائر): قال إن تنفيذ أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي هو من مسؤولية جميع الدول وجميع الجهات الفاعلة في الحياة الدولية، نظرا لأن ذلك يسهم في تحقيق مهمة القانون وإقامة الوسائل اللازمة لتعزيز غلبته في عالم هدفه التعايش وإحلال السلم والرفاهية المتساوية.

٥ - وأردف قائلا إن هذا هو سبب قيام الجمعية العامة، بمبادرة من بلدان عدم الانحياز، بإصدار القرار ٢٣/٤٤، المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، الذي أعلنت فيه الفترة ١٩٩١-١٩٩٩ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ويمثل العقد الإطار المناسب لتعزيز قبول واحترام مبادئ القانون الدولي بهدف تحقيق أهداف الميثاق، مع الأخذ في الاعتبار، بصفة خاصة، قدوم عهد جديد لا توجد فيه منافسات عقائدية.

٦ - وأضاف أن الأمم المتحدة تمثل الإطار المناسب لحفز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، مما يعزز السبل والوسائل اللازمة لتسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية. وفي العلاقات الدولية استحسنت الفكرة التي مؤداها أنه يلزم حفز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، رغما عن وجود قطاعات لا تحبذ تطويع القانون للواقع. وبغض النظر عن ذلك. فلإعطاء دفعة جديدة لهذه العملية، يلزم أن يسهل المجتمع الدولي المشاركة الفعالة للدول النامية وأن تراعي، بغرض تدوين القانون الدولي، مجالات اهتمام هذه الدول. وينبغي تطبيق القانون الدولي تطبيقا شاملا، نظرا لأن من الخطر الجسيم تطبيق القواعد بشكل تمييزي.

٧ - واستمر قائلا إنه بالنظر إلى الحالة السياسية الدولية الحالية، ينبغي توقع اللجوء المتكرر لمحكمة العدل الدولية. وتعزيز التعاون الدولي في مجالات السلم والتنمية والتسوية السلمية للنزاعات سيؤدي بالضرورة إلى مشاركة محكمة العدل الدولية، مما يستلزم تعزيز الموارد البشرية والمادية.

٨ - واختتم كلامه قائلا إن عقد مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام يمثل إسهاما هاما في برنامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ومن جهة أخرى، ينبغي لجميع الوفود أن تبحث بعناية اقتراح الاتحاد الروسي الداعي إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث للسلم في عام ١٩٩٩، وهو العام الذي يوافق انتهاء العقد.

٩ - السيد فيليبو (قبرص): قال إن المشاكل الجسيمة التي يعاني منها المجتمع الدولي لا تنجم، في كثير من الحالات، عن خطأ القوانين والمبادئ، وإنما عن عدم الاعتراف بوجود هذه القوانين أو عن عجز آليات تطبيقها. وبصفة عامة، فإن الدول الأصغر والأضعف هي التي تلجأ إلى القانون أكثر من لجوئها إلى القوة للدفاع عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك عن مبادئها في المجال الدولي. وقبرص من الدول التي تسترشد، أكثر من غيرها، بالقانون الدولي وقد شاركت قبرص بنشاط، على مر السنوات الـ ٣٥ التي انقضت منذ وجودها كدولة مستقلة، في مؤتمرات تشريعية هامة وأسهمت في إعداد إجراءات لتسوية النزاعات وفي اعتماد نصوص قانونية هامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قبرص طرف في أغلبية الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وقد قبلت قبرص ولاية محكمة العدل الدولية وأعلنت استعدادها لقبول ما تصدره هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة من أحكام بشأن الجوانب القانونية لمسألة قبرص. ولو كان القانون الدولي طبق لما ظهرت مشكلة قبرص. وإذا طبق القانون الدولي، فسوف تحل المشكلة برضاء جميع الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى إحلال السلم بالمنطقة.

١٠ - واستمر قائلا إن هدف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي هو تقوية وتعزيز ونشر القانون الدولي. وخلال العقد، تأسست الاجتماعات السنوية للمستشارين القانونيين لوزارات الخارجية، التي تشكل محفلا لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك ومن جهة أخرى، قام ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بعقد اجتماعات في نيويورك، تزامنت مع مناقشة اللجنة السادسة بشأن تقرير لجنة القانون الدولي. وقد وافقت لجنة القانون الدولي، كإسهام في العقد، على نشر مجلد عنوانه

"القانون الدولي عشية القرن الحادي والعشرين"، وردت فيه إسهامات من جميع أعضاء لجنة القانون الدولي. وقد أسهم هذا إلى حد كبير في العقد، على نحو ما أظهرته الأعمال المتعلقة بمشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها، وقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ومسؤولية الدول والمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي. ومن جهة أخرى، فإن اقتراح تنقيح اتفاقات لاهاي المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، كيما تناسب احتياجات القرن الحادي والعشرين، هو اقتراح يستحق التنويه.

١١ - السيدة فلوريس (أوروغواي): قالت إن احترام قواعد القانون الدولي تشكل جزءا لا يتجزأ من تقاليد أوروغواي. وتعزيز وتطوير هذا القانون مسألة تهم جميع الدول، نظرا لأنها تسهل التعايش المتجانس بين أعضاء المجتمع الدولي. لذا فإن أحد أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي هو تعزيز السبل والوسائل الكفيلة بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. ويجب القيام بتشجيع قبول واحترام مبادئ القانون الدولي من خلال إسهام أفضل في عملية صياغة معاهدات متعددة الأطراف وتطبيق قواعد صكوكها.

١٢ - وأردفت تقول إن تعزيز السبل والوسائل الكفيلة بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية يشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من تقاليد أوروغواي. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أنه في إطار السوق المشترك للجنوب، يتوخى إقامة نظام لتسوية المنازعات. وفيما يتعلق باستخدام الطرق غير القضائية والقضائية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، ينبغي الإشارة إلى أن أوروغواي كانت أول دولة تعترف بإلزامية ولاية محكمة العدل الدولي الدائمة وولاية محكمة العدل الدولية.

١٣ - وأضافت قائلة إنها ترى أن من الأمور الإيجابية إبرام اتفاقية شاملة تطبق في المجالات التي لا تنص فيها الصكوك القانونية على اللجوء إلى أية آلية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن جانب آخر، فإن وفد أوروغواي موافق على أن تسند إلى الأمين العام مهمة طلب فتاوى من محكمة العدل الدولية.

١٤ - واستطردت تقول إنه فيما يتعلق بهدف العقد في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، فإن من المهم إبراز أهمية آليات التعاون الإقليمية والأقاليمية من أجل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على نحو ما ورد في قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٩. لذا، ستنظم أوروغواي المؤتمر الثالث للفضاء للأمريكتين في عام ١٩٩٦، الذي سيعمل على استمرار الجهود التي بدأت في كوستاريكا في عام ١٩٩٠ وفي سنتياغو دي شيلي في عام ١٩٩٢.

١٥ - ومضت قائلة إنه في كل مرة يزداد وضوح ضرورة إنجاز هدف آخر من أهداف العقد: المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. ومن جانب آخر، فمن المهم إلى درجة كبيرة القيام في الفقرة ١٩٩٢-١٩٩٥ بنشر "موجزات أحكام وفتاوى وقرارات محكمة العدل الدولية (١٩٤٩-١٩٩١)"، التي يجب ترجمتها إلى الاسبانية.

١٦ - واختتمت كلامها قائلة إن أوروغواي ترحب باقتراح الاتحاد الروسي بشأن الاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلم، الذي عقد في لاهاي في عام ١٨٩٩، وهو اقتراح يجب دراسته بعناية.

١٧ - السيد سيارغيو (بيلاروس): قال إنه يؤيد الأهداف الرئيسية للعقد، الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وبتشجيع العقد بقبول واحترام مبادئ القانون الدولي، فإنه سيتحول إلى معلم واضح في عملية الاعتراف بالقانون الدولي كمؤسسة من أهم مؤسسات الإنسانية.

١٨ - وأردف قائلا إنه في الدورة الحالية للجمعية العامة يمكن تقدير الأسلوب الذي عالج به المجتمع الدولي تركيز اهتمامه على كيفية تنفيذ برنامج العقد بأسلوب محدد وعملي. وفي هذا الصدد، ينبغي إبراز أهمية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام. الذي أسهم إسهاما هاما في تعزيز سلطة القانون الدولي. ثم طلب إلى الأمانة العامة أن تبذل كل ما بوسعها كيما تضع تحت تصرف الدول الأعضاء المواد النظرية والعملية الثرية في الوقت المناسب، وقال إنه يحيط علما، في هذا الصدد، بتقرير المستشار القانوني للأمم المتحدة فيما يتعلق بنشر محاضر المؤتمر.

١٩ - وأضاف أن بيلاروس، كمثال لمشاركتها النشطة في برنامج العقد، انضمت في العام الماضي إلى عدد كبير من المعاهدات الدولية، من بينها الاتفاقية العالمية لحقوق التأليف والنشر. والاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

٢٠ - ومضى قائلا إن من أهم التدابير التي اتخذتها بيلاروس إصدار دستور جديد في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤، مما يهيئ أساسا متينا لإنشاء دولة تأخذ بسيادة القانون. وتنص المادة ٨ من الدستور على أولوية مبادئ القانون الدولي المعترف بها دوليا، والتي تستند إليها أيضا السياسة الخارجية لبيلاروس. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع شبكة المؤسسات التعليمية التي يدرس فيها القانون الدولي، سواء العامة أو الخاصة.

٢١ - ومضى يقول إن بيلاروس تحيط علما مع الارتياح بالتدابير التي اتخذتها الأمانة العامة بهدف إنشاء قاعدة بيانات الكترونية للمعاهدات الدولية وتعرب عن أملها في أن يمكن الوصول إليها في القريب العاجل. ومن ناحية أخرى، يجب دعم هيكل الخدمات الاستشارية الذي أنشأته لجنة الصليب الأحمر الدولية بجميع الوسائل الممكنة، وكذلك إعداد كتيب عن الجوانب القانونية للنزاعات المسلحة.

٢٢ - وأعرب المتكلم عن الشكر أيضا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لنشر نص اتفاقية حماية التراث الثقافي في حالة نشوب نزاع مسلح وتعميمه. وليست هذه مشكلة ثانوية بالنسبة لبيلاروس نظرا لأنها تعاني منها بالفعل. ويجب وضع جزاءات فعالة ضد التصدير غير المشروع للتراث الثقافي واتخاذ تدابير للتعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك.

٢٣ - وعبر عن تأييد بيلاروس للتدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات بغية نشر التشريعات الوطنية الصادرة في هذا المجال. وتعلم بيلاروس، بوصفها دولة عبور، أهمية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢٤ - ويكرر الإعراب عن شكره للولايات المتحدة الأمريكية لبرنامجها المتعلق بتقديم المساعدة في المجال القانوني إلى بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة وأعرب عن رغبته في أن تشارك بيلاروس بشكل أنشط في هذا البرنامج.

٢٥ - واختتم كلامه قائلا إن أحد الأنشطة الأولية للبرنامج المقبل للعقد يجب أن يكون إعداد مجموعة من الصكوك القانونية عن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، تؤيد بيلاروس مبادرة الاتحاد الروسي بعقد مؤتمر دولي ثالث للسلام في عام ١٩٩٩.

٢٦ - السيد ستيبانوف (أوكرانيا): قال إن برنامج العقد من العوامل الهامة في تعزيز القانون الدولي. ويجب وصف البرنامج كله بأنه بمثابة إضفاء ديمقراطية حقيقية على العلاقات الدولية المبنية على أساس القانون، أي من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يمكن فيه للدول أن تراعي المبادئ الأساسية مثل احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٧ - وأردف قائلا إنه بعد إعلان أوكرانيا لاستقلالها، كان أحد الجوانب ذات الأولوية في سياستها الخارجية هو تعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدولية، سواء على الصعيد المتعدد الأطراف أو الثنائي. وفي السنة الماضية، أبرمت أوكرانيا أكثر من ١٠٠ معاهدة دولية. ومن ضمن المعاهدات المصاغة في إطار الأمم المتحدة. أكد المتكلم أهمية اتفاقية أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وفيما يتعلق بالوكالات المتخصصة الأخرى، انضمت أوكرانيا إلى اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية وإلى مختلف اتفاقيات الاتحاد البريدي العالمي.

٢٨ - وأضاف أن أوكرانيا أصبحت منذ عهد قريب، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عضوا كامل العضوية في مجلس أوروبا. وقد دفعها ذلك، ضمن أمور أخرى، إلى إنجاز التزامات معينة ناجمة عن صكوك ومعاهدات قانونية لهذه المؤسسة. وقد وقعت أوكرانيا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وهي تتخذ بالتدريج التدابير الكفيلة بمساهمتها في اتفاقات وبروتوكولات أخرى وضعها المجلس.

٢٩ - وأشار إلى أن أوكرانيا تولي أهمية خاصة لمؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام، الذي عقد هذا العام للمرة الأولى. وفي المؤتمر أوليت عناية كبيرة للتدابير القانونية لتسوية المنازعات، فضلا عن السهر على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحماية حقوق الإنسان. ومن مداولات المؤتمر يمكن التوصل إلى نتيجة

مؤداها أن القانون الدولي، رغما عن توفر الأمثلة على عدم تطبيقه. يرسي بصفة عامة أساسا مناسبا لتنظيم العلاقات الدولية في شتى المجالات.

٣٠ - واختتم كلامه قائلا إنه من ضمن التدابير العملية التي اتخذتها أوكرانيا لإنجاز أهداف برنامج العقد، قيامها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بعقد احتفال، افتتحه رئيس جمهورية أوكرانيا وأعلن فيه سنة القانون في ذلك البلد. كذلك زاد عدد الدورات الدراسية للقانون الدولي التي تقدمها الجامعات كما أنشئت مؤسسات جديدة لتدريب الفنيين في مجالي العلاقات الدولية والقانون الدولي. وقد تضاعف عدد طلبات الالتحاق بمعهد العلاقات الدولية.

٣١ - السيد غييين (بيرو): قال إن مسألة سيادة القانون واحترام المعاهدات مسألة مبدئية لها اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مدى عملي كبير. ولا يوجه مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" السياسة الخارجية لبيرو فحسب، بل هو السمة الأساسية لشخصيتها الدولية.

٣٢ - وأردف يقول إن تعزيز مجلس الأمن وشرعية قراراته لا يتوقف فقط على زيادة عدد أعضائه فحسب، وإنما أيضا على طبيعة قراراته. لذا يجب أن يخضعوا للقانون خضوعا تاما، حيث أن ذلك هو الضمان الوحيد لحياة دولية متحضرة تؤدي إلى تطوير النظام المتعدد الأطراف واستكماله ومواصلة الأمم المتحدة قيادتها للإنسانية إلى طريق السلم والتنمية، مع مراعاة الاحترام الواجب للبيئة.

٣٣ - واختتم كلامه قائلا إنه في الوقت الذي تمر فيه الأمم المتحدة والدول الأعضاء بفترة من التحولات المكثفة يتوقف عليها مصيرنا المشترك، فإن احترام القانون هو الشكل الوحيد الذي يضمن، على المستوى العالمي، الاستقرار، والشرعية وتنمية الشعوب، ومن ثم السلام.

٣٤ - السيدة فلورس (المكسيك): قالت إن العقد يمثل منتدى قيما لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها إقامة العدل واحترام الالتزامات الناجمة عن المعاهدات وسواها من مصادر القانون الدولي. لذا، تؤيد المكسيك بقوة إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٥ - وأردفت قائلة إنها تلاحظ بارتياح أن عام ١٩٩٥ كان عاما منتجا فيما يتعلق بالقانون الدولي، كما تعبر عنه الأنشطة الواردة في تقرير الأمين العام (A/50/368).

٣٦ - وأضافت تقول إن المكسيك تحيط علما أيضا مع التقدير بأن الأمانة العامة بدأت في استكمال "موجزات أحكام وفتاوى وقرارات محكمة العدل الدولية" (ST/LEG/SER.F/1)، وترحب بصفة خاصة بترجمة هذا العمل إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٣٧ - ومضت قائلة إن مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام كان من الأحداث الهامة في السنوات الأخيرة وأنه أسهم في إجماع المجتمع المدني الدولي على هدف شامل هو تعزيز إدراك وفهم القانون الدولي وتكريس الجهود له. وينبغي أن نأمل في إمكانية تكرار هذه التجربة في المستقبل.

٣٨ - وذكرت أنه في عام ١٩٩٠ شكلت لجنة مكسيكية للعقد، اشتركت في عقد المؤتمرات والدورات الدراسية الهادفة إلى تحديث وترويج نهج أفضل بين الرابطات المكرسة لدراسة القانون الدولي. وقد عقدت وزارة خارجية المكسيك "حلقات عمل لتحديث القانون الدولي العام"، حظيت بترحيب واسع، وتجري في الوقت الحاضر مشاورات كيما تعقد في نيويورك، ربما في عام ١٩٩٦، مشاورة تكرس للمجتمع الاسباني البرتغالي - الأمريكي.

٣٩ - واختتمت كلامها بأن أعربت عن ارتياحها لعقد مؤتمر القانون الدولي لبلدان المخروط الجنوبي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الذي كان إطارا لإنشاء كيان جديد لدراسة القانون الدولي: رابطة أمريكا اللاتينية للدراسات الدولية.

٤٠ - السيدة فرنانديز دي غورمندي (الأرجنتين): أعربت عن ارتياحها لكمية ونوعية الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد، ولا سيما إسهامات لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال حماية البيئة في وقت النزاع المسلح وفي غير ذلك من المواضيع.

٤١ - وأشارت بصفة خاصة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام، وإلى المستوى التقني الممتاز وإلى اجتماع أكثر من ١ ٠٠٠ قانوني يمثلون جميع الأنظمة القانونية في العالم.

٤٢ - وقالت إنه يجب فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية الإشارة إلى إنشاء الرابطة اللاتينية الأمريكية للدراسات الدولية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وتؤيد الأرجنتين اقتراح المكسيك بعقد حلقة عمل تجديدية تعنى بالقانون الدولي، في نيويورك، في عام ١٩٩٦ أو عام ١٩٩٧ للبلدان الناطقة باللغتين الاسبانية والبرتغالية.

٤٣ - ونوهت بالأنشطة التي اضطلعت بها، على الصعيد الوطني، لجنة متابعة العقد المؤلفة من موظفين حكوميين، وقضاة، وبرلمانيين، وأكاديميين وخبراء، والتي تشجع على عقد حلقات دراسية ومؤتمرات ونشر كتب ومقالات عن مواضيع القانون الدولي. ومن بين هذه الأنشطة أشادت برصد جائزة الدكتور خوسيه ماريا رودا، تكريما لهذا القانوني الأرجنتيني الراحل، القاضي السابق في محكمة العدل الدولية.

٤٤ - السيد عبد الحليم (الهند): أعرب عن تأييد الهند لدعوة البلدان غير المنحازة إلى إعلان عقد القانون الدولي، وأضاف أنها تؤيد بقوة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ومساند التمسك بمبادئ القانون الدولي، المنصوص عليها، مثلا، في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وإلى أن السلام والأمن الدوليين يتصلان اتصالا مباشرا بالتنمية ونزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

٤٥ - وأردف قائلا إن الهند تؤيد أيضا سيادة القانون في العلاقات الدولية، والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وتعزيز المؤسسات ذات الصلة. ولذا، فهي تشارك بنشاط في صياغة القواعد الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي طرف في معاهدات دولية شتى. مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ومختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكولها، وهي من مؤسسي منظمة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى، فإن الهند بلد مضيف للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية. كذلك تقوم الحكومة المركزية للهند، مثلها مثل حكومات الولايات والمؤسسات الأكاديمية في البلد، بأنشطة متعددة في مجال تدريس ونشر القانون الدولي، وكذلك بدراسات في هذا الشأن. والهند، التي شاركت بنشاط في مؤتمر القانون الدولي العام الذي عقد هذا العام، ولا سيما في الاجتماعات المتصلة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تثني على منظمي المؤتمر. واختتم كلامه بأن أثنى على خطة حوسبة قسم المعاهدات.

٤٦ - السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان): قالت إن مؤتمر القانون الدولي العام الذي عقد هذا العام في إطار عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي والذي شارك فيه ممثلو جميع الأنظمة القانونية في العالم. لم يساعد على إعادة النظر في أهم مشاكل القانون الدولي القائمة حاليا فحسب، بل أيضا في التقريب بين المواقف التي اتخذها المشاركون في هذا الصدد. وفي نفس الوقت، هيأ للبلدان المستقلة حديثا فرصة المشاركة في مناقشةبالغة الأهمية بالنسبة لها. كذلك أكد المؤتمر أهمية مبادرة إعلان العقد، الذي تؤيد كازاخستان أهدافه دون تحفظ، حيث أنها قررت إقامة سياستها على احترام مبادئ القانون الدولي. وضربت مثلا لذلك بالإشارة إلى أن الدستور الجديد للجمهورية، الذي اعتمد في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، ينص، ضمن أمور أخرى، على أن تكون للمعاهدات الدولية الأولوية على القانون المحلي وأن تطبق مباشرة على الصعيد المحلي. وينص كذلك على تمسك السياسة الخارجية بمبادئ وقواعد القانون الدولي وتطبيقها من خلال التعاون

٤٧ - وأردفت قائلة إنه تشجيعا لهذا التعاون، انضمت كازاخستان إلى أهم الصكوك القانونية الدولية السارية. وهي حاليا طرف في الاتفاقات الرئيسية في مجال القانون الإنساني، وقوانين المعاهدات، والقوانين البيئية، وكذلك مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة والإرهاب، وهي طرف في الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي لعام ١٩٦١ وفي اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ المتعلقة بإقرار وتنفيذ الأحكام التحكيمية والأجنبية. وتهتم كازاخستان اهتماما بالغا بتنسيق أنشطتها بشكل أفضل مع برامج

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في المجالات التي ترى أنها ذات أولوية، مثل تشجيع نظم النقل، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وحفظ البيئة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إعلان نوكس المتعلق بالمشاكل المتصلة بالتنمية المستدامة لحوض بحر آرال الذي اعتمدته مؤخرا دول آسيا الوسطى والذي طلب فيه الموقعون، ضمن أمور أخرى، من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تساهم في إعداد مشروع اتفاقية بشأن مسائل مثل الاستخدام المشترك للموارد الهيدرولية ومواءمة المعايير البيئية.

٤٨ - وأضافت قائلة إن تنويع العلاقات الخارجية لكازاخستان يعني أيضا إعداد الأطر الجيدة التدريب في مجال القانون الدولي. لذا يولى اهتمام كبير لهدف آخر من أهداف العقد وهو تدريس ودراسة ونشر القانون الدولي. وكثير من مؤسسات التعليم العالي في البلد تقدم حاليا دورات دراسية في القانون الدولي. ويقدم المعهد القانوني للدولة برنامجا للحصول على درجة الدكتوراه في القانون الدولي. والمنشورات القانونية للأمم المتحدة مفيدة جدا في إطار الجهود المضطلع بها لتشجيع تدريس القانون الدولي في كازاخستان التي تعرب عن شكرها لشعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية لعملها في إعداد ونشر المنشورات المذكورة، ولا سيما "حولية القانون الدولي". كما تشيد أيضا بالدعم الذي تلقته من المؤسسات الأكاديمية في تركيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلا عن أكاديمية القانون الدولي في لاهاي.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/50/726؛ A/C.6/50/2)

٤٩ - السيد لينغ (بليز): قال إن هناك علاقة وثيقة بين البند ١٣٩ والبند ١٤٠ الذي كان موضع مناقشة مؤخرا. أولا، لأنه يجري في إطار عقد القانون الدولي والاضطلاع بأنشطة كثيرة تتعلق بتدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وثانيا، لأن أحد أهداف العقد هو تعزيز القانون الدولي بإعطائه رؤية مستقبلية، وهذا أيضا من أهم الجوانب في تدريس القانون الدولي. وفي هذا الصدد، يرى وفد بليز أنه لتشجيع زيادة تفهم القانون الدولي من الضروري أن يزداد تركيز تدريسه على أمثلة مأخوذة من الخبرات دون الإقليمية والوطنية. لذا، يقترح النظر في إمكانية إدراج المزيد من المواد التي تعبر عن الحقائق الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية في المواد التعليمية المتوخاة في التقرير الممتاز المتعلق بالموضوع (A/50/726) والحث على تقديم المساعدة لإعداد تلك المواد، ليس فقط من أجل أن يثير القانون الدولي اهتمام المتعلمين، وإنما كيما يتحول أيضا إلى حقيقة واقعة. ومن ناحية أخرى، على المسؤولين عن تنظيم برامج تدريس، ودراسة ونشر القانون الدولي المذكورين في التقرير تسهيل إنشاء رابطات للقانون الدولي وغيرها من الرابطات المكرسة لدراسته ونشره، وفضلا عن الرابطات دون الإقليمية للقانون الدولي، ولا سيما في البلدان النامية، مما سيخفف من حدة مشكلة نقص الموارد اللازمة لإنشاء الرابطات الوطنية.

٥٠ - وأردف قائلا إنه على النحو المبين في التقرير (A/50/726)، فإن أحد أهداف الأنشطة المضطلع بها حاليا في هذا المجال هو سد النقص القائم في المستشارين في مجال القانون الدولي في وزارات الخارجية والعدل في كثير من الدول. ورغما عن ذلك بالنظر إلى ندرة الموارد، فقليل ذلك الذي تم فعله في هذا المجال. لذا، يجب على المنظمة أن تنشط في العثور على الوسائل اللازمة لتدارك هذه الحالة. وفي هذا الصدد، تقترح بليز حث المشرعين على المشاركة في البرامج الموصوفة في التقرير، ليس فقط المشرعين من البلدان النامية ولكن أيضا المشرعين من البلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة، نظرا لأن الكثير منهم ليست لديه دراية بالقانون الدولي، بل يتجاهله أيضا، ولأن الجهود المضطلع بها لتدريس القانون الدولي للفنيين في العالم النامي قليلا ما لاقت النجاح، في حين أن هناك مشرعين في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء يجهلون أهمية القانون الدولي.

٥١ - وأضاف أنه يمكن تدريس ونشر القانون الدولي بطرق مختلفة لأولئك المشار إليهم في التقرير (A/50/726). وبعد ذلك، يجب الاستفادة بشكل أفضل من الوسائل الالكترونية، وذلك من أجل تقديم المساعدة التقنية والإسهام في تنمية الهيكل الأساسي في البلدان ذات القدرات المحدودة في هذا المجال. ومن ناحية أخرى، فإن الطريقة المثيرة للإعجاب التي أدخل بها الأمين العام القانون الدولي في محادثاته وإعلاناته طريقة فعالة لتحويله تدريجيا إلى لغة للعلاقات الدولية؛ وعلى كبار المسؤولين الآخرين في الأمانة العامة أن يحذو حذوه. كذلك يجب أن تضم منشورات إدارة شؤون الإعلام معلومات ذات سمة معيارية تحرر بلغة واضحة، ويمكن لإدارة الشؤون القانونية أن تدرس إمكانية تقديم الدعم إلى الشعب والإدارات الأخرى تحقيقا لهذا الغرض نفسه.

٥٢ - واختتم كلامه قائلا إنه بالنظر إلى الضرورة الملحة للحصول على موارد ضخمة وإدارتها من أجل بلوغ هذه الأهداف المشار إليها في التقرير، فإنه يعيد تكرار ما أعرب عنه بعض الوفود ومفاده أن مجلس الأمن يمكنه أن يستخدم وسائل الاتصال، والنشر وآليات العلاقات العامة لتكملة وإعادة تحديد التدابير الفعالة لغرض إحلال السلام وحفظه وأن يجري مكتب الشؤون القانونية واللجنة الاستشارية دراسة جادة لإمكانية استخدام وسائل تعليمية وبحثية جديدة يمكن تطبيقها على العهد الجديد. ويمكن للجنة السادسة أن تساعد اللجان الأخرى على أن تقدم، من خلال النظام القانوني الدولي والقانون الدولي، الإطار اللازم من أجل توفير حياة أرشد ومرضية وآمنة في كوكبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠